تركيا تتهم روسيا بقتل 60 مدنياً في إدلب.. وموسكو تنفي

سجن حماة.. عصيان مستمر والأسد يقطع عنه الطعام والماء

مناصر الأسعاف يحملون أحد المصابين في إدلب

حي الوعر في حمص

- مستشار بوتين: من الصعب تحديد وجهة الأمور بسوريا
- تراجع أممي بإسقاط مساعدات جواً بدءاً من غد
- قوات النظام تفرج عن أعضاء لجنة التفاوض الممثلة لحي الوعر

العربية نت – عواصم – «وكالات»: قالت تركيا، اليوم الثلاثاء، إن ضربات جوية عنيفة شنتها طائرات روسية على مستشفى ومسجد في مدينة إدلب السورية الخاضعة لسيطرة المعارضة، أسفرت عن مقتل أكثر من 60 مدنياً، وإصابة نحو 200 شخص.

ودعت الخارجية التركية في بيان أرسل بالبريد الإلكتروني المجتمع الدولي إلى التحرك سريعا ضد ما وصفته بجرائم النظامين الروسي والسوري «التي لا يمكن تبريرها».

من جهة أخرى، نفت روسيا بغضب شن طائراتها ضربات جوية الليلة الماضية في مدينة إدلب السورية.

وأضاف إيجور كوناشينكوف، المتحدث باسم وزارة الدفاع في بيان: «لم تنفذ الطائرات الروسية أي مهام قتالية ولا أي ضربات جوية في محافظة إدلب».

من جانب آخر يستمر مئات المعتقلين في سجن حماة المركزي بتنفيذ عصيانهم لليوم الثالث على التوالي، بعدما تمكن السجناء قبل 3 أيام من احتجاز قائد شرطة حماة ومدير سجنها المركزي ونحو 9 عناصر من الأمن.

فيما تستمر سلطات السجن بقطع الاتصالات والكهرباء والماء والمواد الغذائية عن السجن، وسط أوضاع إنسانية سيئة يعيشها السجناء.

وتحاول قوات النظام من خلال فرض الحصار على السجناء ومنع المواد والكهرباء والماء من الوصول إلى السجن، إجبار السجناء على إنهاء الاستعصاء الذي يطالبون من خلاله بالإفراج عنهم بشكل فوري وجماعي ودون محاكمات وبضمانات من منظمات وجهات دولية.

من جهة أخرى قال سيرغي غلازييف، مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إنه من الصعب القول إلى أين تتجه الأمور في سوريا، وإنه لا بد من إيجاد توافق لتسوية الأزمة في هذا البلد، ومن الضروري إعادة الثقة بين بلاده وتركيا، بعد حادثة إسقاط تركيا للطائرة الروسية.

وقال مستشار بوتين في حديث خاص لـ «العربية.نت»، في رده على سؤال حول العقوبات الاقتصادية التي فرضتها موسكو على أنقرة، عقب إسقاط تركيا للطائرة الروسية، التي قالت أنقرة إنها اخترقت أجواءها، وإن لهذه العقوبات تداعيات أيضا على روسيا نفسها.

وقال «العقوبات الاقتصادية هي أداة مواجهة، تقوم بهدم أركان أي تعاون»، وأضاف غلازييف «لكن في نفس الوقت تبقى العقوبات الاقتصادية أقل من العمل العسكري، وفي حالتنا هذه أوصلت القيادة الروسية رسالة للقيادة التركية أن السلوك العدواني ضد قوة السلام الروسية في الشرق الأوسط يعتبر تهديدا للأمن القومي الروسي، وأعتقد هذا الرد لم يكن يعادل ما قامت به تركيا، إلا أنه أفضل من الصراع السياسي العسكري، لأنه يبقى هذا الصراع في إطار المجال الاقتصادي».

وحول تأثير حادثة إسقاط الطائرة الروسية على الأوضاع في سوريا، قال المسؤول الروسي: «لا بد من إيجاد توافق ومن الضروري إعادة الثقة ببعضنا البعض، فحادث الطائرة أدى إلى انهيار الثقة، وعقد كثيراً في إيجاد استراتيجية مشتركة ضرورية لتسوية الأزمة في سوريا».

وأضاف غلازييف أنه بات من الصعب التحديد إلى أين تتجه الأمور في سوريا.

وعن تصريحات له تداولتها وسائل الإعلام الروسية أخيراً، بأن روسيا تمتلك موارد تجعلها تستغني عن النفط والغاز، قال مستشار الرئيس الروسي «لدى روسيا الكثير من الإمكانيات للنمو، ولا أنفي أهمية النفط والغاز فهي مواد خام أساسية للصناعات الكيميائية، ومن الضروري تطوير تقنيات جديدة، ويمتلك العلماء الروس الكثير من المشاريع المهمة التي تسمح بنجاح إنشاء مجمعات هندسية حيوية متطورة جدا تنافس التقنيات الليزرية الحديثة، واستراتيجية التطوير دائماً يجب أن تكون مختلطة».

لكن غلازييف دعا إلى «التطوير المتقدم لوسيلة تقنية جديدة للحاق بالتنمية التي ما زلنا متأخرين فيها، من خلال استيراد التقنيات ونسمي هذا ديناميكية اللحاق بالركب من خلال الترويج للنشاط الابتكاري، فهناك حيث يوجد فرصة تسمح لنا بالدخول إلى مستوى تقني متقدم».

من جانب آخر يبدو أن الأمم المتحدة تراجعت عن وعدها، قبل يوم من الموعد المقرر لإسقاط الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية جوا في سوريا، بعد تصريحات للمبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا، قال فيها إن إسقاط المساعدات جوا صعب من دون موافقة النظام السوري.

في المقابل، تدفع بريطانيا في اتجاه إنزال المساعدات بشكل منفرد، حيث أكد زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي السابق، اللورد آشداون، أن إسقاط المساعدات جوا هو السبيل الوحيد أمام المجتمع الدولي لإنقاذ آلاف المحاصرين في المدن السورية، لاسيما بعد منع النظام السوري للقوافل البرية من الوصول إلى آلاف المدنيين المحاصرين.

أفرج النظام السوري عن أعضاء لجنة التفاوض الممثلة لحي الوعر والذين كانوا محتجزين لديها بعد الإخفاق في التوصل لاتفاق بين الطرفين.

وبحسب الناشطين جاءت خطوة الإفراج عن لجنة المفاوضات مقابل إطلاق الثوار سراح 12 عنصرا من قوات الأسد في مستشفى البر ممن يعملون على توصيل المواد الطبية والدبزل إلى المستشفى، حيث منع الثوار خروجهم من الحي بعد انتهاء دوام عملهم.

وكان نظام الأسد قد استهدف ظهيرة الأحد حي الوعر المحاصر بالأسطوانات المتفجرة، مخلفا 4 قتلى، بينهم طفلان، أحدهما لم يتجاوز شهره الأول بعد، وأكثر من 15 إصابة، معظمهم أطفال ونساء.

وأكد مركز حمص الإعلامي أن 11 اسطوانات متفجرة استهدفت الحي وأكثر من 20 قذيفة هاون ومدفعية تترافق مع تمشيط لعربات الشبيلكا استهدفت منازل المدنيين داخل الحي، الذين هرعوا إلى الملاجئ خوفا من الموت الذي يحدق بهم من كل زوايا الحي دون أن يميز بين شيخ أو طفل أو حتى امرأة.

كما تم استهداف سيارة الدفاع المدني أثناء توجهها نحو الانفجار الأول، وتعرض جميع طاقمها للإصابات لتزيد معاناة الحي في المشافي الميدانية التي تعاني أصلا من النقص الحاد للأدوية الطبية، خصوصا الإسعافية.

من جهة أخرى كشفت صور نشرها ناشطون سوريون عن حشود لكتائب المعارضة في محيط بلدة مارع في ريف حلب الشمالي على الحدود السورية التركية، استعدادا لشن هجوم على مواقع داعش الذي خاض معارك عنيفة في محيط المدينة، حيث تستمر الاشتباكات بين مسلحي داعش والمعارضة في بلدة مارع مع سقوط العشرات من القتلى حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وشهدت بلدات وقرى يحاول داعش السيطرة عليها في ظل اشتباكات مارع نزوح 6 آلاف مدني، بعد سماح قوات سوريا الديمقراطية لهم بالمرور عبر مناطق تحت سيطرتها.

وكشفت صور عن حشد قوات المعارضة لعناصرها استعدادا لشن هجوم مضاد على تنظيم داعش في ريف حلب الشمالي وتحديدا القرى المجاورة لمارع.

فيما شهد الطرف الآخر من شمال حلب تدخلا تركيا، حيث نقلت قناة سي.إن.إن ترك التلفزيونية التركية عن بيان عسكري قوله إن الجيش التركي قتل 28 من مقاتلي داعش في قصف شمالي مدينة حلب السورية.

وأضافت أن الهجوم أصاب 58 هدفا لتنظيم داعش بنيران مدفعية وقاذفات صواريخ.

«الخارجية» تنفي سب مسؤول مصري للأفارقة في اجتماع البيئة بنيروبي

مصر: مقتل 6 رجال أمن في انفجار بسيناء

جنود مصريون في سيناء

القاهرة – «وكالات»: نفى مسؤول في الخارجية المصرية قيام مسؤول في وزارة البيئة المصرية بسب الشعوب الإفريقية أثناء الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة، التي أقيمت مؤخرا بكينيا، تحت شعار «الوفاء بتنفيذ البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة 2030» بمشاركة ممثلي أكثر من 180 دولة وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني وصناع القرار والمهتمين في المجال البيئي.

وقال المسؤول، إن الوثيقة الصادرة التي تطالب مصر بالاعتذار غير متزنة وبها اتجاهات غير دقيقة، موضحا أن المسؤول المصري لم يوجه مثل هذه الشتائم بل كان معترضا على طريقة تمرير القرارات فقط.

وشدد المسؤول، على أن العلاقات المصرية مع كينيا والقارة الأفريقية قوية للغاية ولن تقبل مصر المساس بها إطلاقا.

وتقدمت رئيس اللجنة الفنية بـ «هيئة الدبلوماسيين الإفريقيين» التابعة للإتحاد الأفريقي إيفون خاماتي، ، بمذكرة رسمية بتاريخ أمس الأول تحت عنوان «سوء سلوك مصر أثناء الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة» التي أقيمت مؤخرا بكينيا.

وتم توجيه المذكرة إلى بعض المسؤولين الأفارقة أبرزهم رئيس هيئة الدبلوماسيين الإفريقيين السفير كيليبرت نكوماني، وتتهم مسؤولا مصريا بوصف ممثلي وفود أفريقية خلال فعاليات الدورة الثانية بالكلاب والعبيد.

من جهة أخرى قالت مصادر أمنية إن «ستة من أفراد قوات الأمن المصرية قتلوا، وأصيب ستة آخرون، اليوم الثلاثاء، في انفجار استهدف مدرعة في منطقة الخروبة في محافظة شمال سيناء، حيث ينشط إسلاميون موالون لتنظيم داعش».

وتبعد الخروبة نحو 15 كيلومتراً عن مدينة العريش عاصمة شمال سيناء.

وقال مصدر إن «المصابين نقلوا إلى مستشفى العريش العسكري للعلاج».

وخلال السنوات الثلاث الماضية قتل مئات من أفراد قوات الأمن في هجمات متفرقة شنها المتشددون.

ويقول الجيش المصري إنه «قتل المئات منهم في حملة تشارك فيها الشرطة».

إدانات حقوقية لحماس بعد تنفيذ إعدامات بالقطاع

حماس تعدم ثلاثة مواطنين في غزة

تنفيذ أحكام إعدام في غزة

غزة – «وكالات»: نفّذت الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس في غزة، صباح أمس الثلاثاء، حكم الإعدام بحق ثلاثة متهمين بارتكاب جرائم قتل متعمّد، رغم تحذير الحكومة الفلسطينية من مغبة الإقدام على هذه الخطوة، نظرا لمخالفتها القانون الفلسطيني، الذي يلزم تصديق الرئيس عليها.

وقالت مصادر محلية إنه «جرى إعدام ثلاثة شبان أدينوا بجرائم قتل مختلفة خلال السنوات الأخيرة، وذلك في سجن «الكتيبة» غرب مدينة غزة، بحضور عدد من أقارب المجنّي عليهم، وممثلين عن بعض الفصائل الفلسطينية، وعدد من الوجهاء، وسط إجراءات أمنية مشددة».

وبحسب المصادر «فقد تم إعدام أحد المدانين الثلاثة شنقا، فيما أعدم الاثنان الآخران رميا بالرصاص، وسط توقعات بتنفيذ أحكام أخرى خلال الأيام القليلة القادمة، وفقاً لما أكده النائب العام في قطاع غزة».

وكانت حكومة التوافق الفلسطينية، رفضت ما صدر عن قيادة حماس في قطاع غزة، حول نية الأجهزة الأمنية التابعة لها في القطاع، تنفيذ جملة من الإعدامات بحق مدانين بارتكاب جرائم مختلفة.

وقال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، يوسف المحمود إن «هناك ضمانات شديدة لعقوبة الإعدام في القوانين الفلسطينية، وذلك لأن المشرع الفلسطيني تعامل بجدية مع قضايا حقوق الإنسان، وضمان المحاكمة العادلة، وإن هذه العقوبة قد شرعها القانون الأساسي لغايات ردع المجرمين الخطرين على المجتمع، ومن الممكن للمحاكم أن تحكم بها في مواجهة جرائم جنائية حصرية شديدة الخطورة».

وأضاف: «تنفيذ هذا الحكم يتطلب مسألتين، الأولى المراجعة القضائية حيث يستأنف حكم الإعدام تلقائيا حتى لو لم يتقدم الخصوم بذلك، والضمانة الثانية هي أن لا يتم تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد التصديق عليه من رئيس الدولة».

وأشار إلى أنه من المستحيل توافر الشروط والضمانات القانونية للحكم بعقوبة الإعدام أو ضمانات تنفيذه في قطاع غزة، لأسباب متعددة تتعلق بعدم إنهاء ما ترتب على واقع الانقسام، وأهمها أن المحاكم في غزة ما زالت لا تتبع مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، والنيابة العامة في غزة لا تتبع النائب العام الفلسطيني، والمسألة الأخرى وهي مسألة دستورية تتمثل في أنه لا يجوز تنفيذ أحكام الإعدام إلا بعد التصديق عليها من رئيس الدولة.

كما رفضت مؤسسات حقوقية فلسطينية خطوة حماس، مؤكدة أنها غير قانونية وتشكل سابقة خطيرة واعتداء سافرا على الحقوق والحريات في قطاع غزة، وانتهاكا للأسس الدستورية، مطالبة بإعادة النظر في القرار.

من جانب آخر أثار تنفيذ الأجهزة الأمنية التابعة لحماس، صباح أمس الثلاثاء، لأحكام بالإعدام بحق ثلاثة مدانين بارتكاب جرائم في قطاع غزة، موجة من الرفض القانوني لهذه الخطوة، باعتبارها تتعارض مع القوانين الفلسطينية التي تنظم التعامل مع هذه الحالات.

وأعربت مؤسسة الضمير لحقوق الانسان في قطاع غزة، عن قلقها العميق جراء استمرار المحاكم على اختلاف أنواعها النظامية والعسكرية بقطاع غزة إصدار أحكام بالإعدام بحق مواطنين فلسطينيين، وتنفيذ أحكام إعدام بصورة فعلية أكثر من مرة على مدار السنوات الماضية.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي، إن «قانون الإجراءات الجزائية حدد إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام واشترط مصادقة رئيس الدولة، وشدد على عدم جواز تنفيذها إلا بعد مصادقته، كما ينظم القانون الإشراف على تنفيذ العقوبة والجهات المخولة بالإشراف على تنفيذها».

واعتبرت أن «عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً لحق الإنسان في الحياة وهو حق أساسي وأصيل من حقوق الإنسان وغير قابل للانتقاص حتى في حالات الطوارئ، وهي عقوبة غير رادعة بمقارنة فعاليتها مع العقوبات الأخرى».

وطالبت الجهات التنفيذية في قطاع غزة بالامتناع عن تنفيذ المزيد من أحكام الإعدام، بحق من صدرت بحقهم أحكام إعدام، والجهات الرسمية الفلسطينية بضرورة الامتثال للالتزامات الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت لها دولة فلسطين، خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.